الجمهورية العربية المتحدة

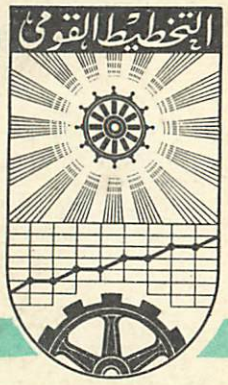

معهد التخطيط القومى

الاقتصاد

مذكـــــره رقـــم (١١٦٥)

الموازيـــــن الاقتصاديـــه

اعداد

دكتور فتحى الحسينى خليـــل

اغسطـــس ١٩٧٦

القـاهـرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويـــــات

١ ــ اهمية واستخدامات أنظمة المحاسبة الاقتصادية

١٠١ ــ الحاجة الى المحاسبة الاقتصادية

٢٠١ ــ نشأة أنظمة المحاسبة الاقتصادية

٣٠١ ــ التعريف بنظام الموازين وأهم استخداماته

٢ ــ الأساس النظرى لنظام الموازين الاقتصاديـة

١٠٢ ــ مفهوم النشاط الاقتصادى

٢٠٢ ــ عملية اعادة الانتاج

٣ ــ الموازين الاقتصاديـة :

١٠٣ ــ الصور المختلفة للموازين الاقتصادية

٢٠٣ ــ هيكل الموازين الاقتصاديـة

١٠٢٠٣ ــ ميزان الناتج الاجتماعى

٢٠٢٠٣ ــ ميزان رأس المال الثابت

٣٠٢٠٣ ــ ميزان التشابك القطاعى

٤٠٢٠٣ ــ الميزان السلعـــــى

٥٠٢٠٣ ــ ميزان الدخل القومى

٦٠٢٠٣ ــ ميزان القوى العاملـــه

١ ـ أهمية واستخدامات أنظمة المحاسبة الاقتصادية

١ . ١ ـ الحاجة الى المحاسبة القومية :

ان المشكلة الاقتصادية في جوهرها هي نقص الموارد الاقتصادية عن الوفاء بالحاجات الاجتماعية . فالموارد الاقتصادية المتاحة لاى مجتمع ومهما بلغت درجة وفرتها تظل عاجزة عن مقابلة أو الوفاء بالحاجات الاجتماعية المتجددة للمجتمع . ويعكس لنا تاريخ الفكر الاقتصادى تطور التفكير الانسانى فى تناوله وطرحه لهذه المشكلة وبالتالى طبيعة الحلول التى أعطيت لها ، وذلك بشكل يوضح مدى تداخل مختلف العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية فى تشكيل مختلف جوانب الفكر الاقتصادى (أى طبيعته) السائد فى كل مرحلة تاريخية معينه ، وذلك على النحو الذى نراه فى تطور الفكر الاقتصادى منذ عهد الاغريق والرومان وفى العصور الوسطى فالتجاريين والطبيعيون ثم النظرية التقليدية فالتقليدية الجديدة فالنظريات الاقتصادية الحديثة ... الخ . وقد تجسدت هذه المشكلة من واقع طبيعتها وضخامتها مع بداية القرن العشرين وخاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فمع زوال دخان الحرب تفتحت عيون وعقول العالم عن ذلك التفاوت الصارخ فى مستويات المعيشة بين شعوب الكرة الارضية ، وتلك الآفاق البعيدة التى كشفت عنها مستويات الرفاهة التى نشهدها فى الدول الصناعية المتقدمة عن طبيعة الحاجات الاجتماعية المتجددة والمتنوعة بشكل يوضح مدى العجز الكبير فى موارد الدول الفقيرة (النامية) عن ملاحقة آمالها فى النمو والتقدم . وعليه فقد تبلورت المشكلة الاقتصادية فى وقتنا الراهن فى كيفية الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى الى المستوى الذى تستلزمه عملية محاربة الفقر والقضاء على أوضاع التخلف فى الدول الفقيرة أو المتخلفة ، والى المستوى الذى تستلزمه عملية المحافظة على مستويات الرفاهة المحققة فى الدول الصناعية المتقدمة .

ومن ثم فان حاجة المجتمعات البشرية الى الوقوف على اوضاعها وتطورها الاقتصادى قد استلزم نوع من المحاسبة الاقتصادية التى تستهدف دراسة وتحليل كيفية استخدام هذه المجتمعات لمواردها الاقتصادية المتاحة وهى بطبيعتها محدودة ، وتقييم مدى كفأة هذا

الاستخدام لتحقيق حاجاتها الاجتماعية وهى بطبيعتها متجددة ومتنوعة • وعليه يمكننا القول بأن الحاجة الى المحاسبة الأقتصادية تنبع من شعوب المجتمعات البشرية بوجود المشكلة الاقتصادية بما عليه من ضرورة العمل على ترشيد عملية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يكفل الوفاء بمتطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى ارتضتها الجماعة هذا لا يعنى ان المحاسبة الاقتصادية قد ارتبطت زمنيا بظهور المشكلة الاقتصادية لان الامر يتوقف كما ذكرنا على الأسلوب الشكل التى تطرح به المشكلة ، وبعبارة أدق على أهم جوانب المشكلة التى سادت أو غلبت على تفكير الاقتصاديين فى كل فترة زمنية مثل مشكلة التوزيع والسكان على الرواد الاوائل للمدرسة التقليدية والطلب الفعلى فى الفكر الكينيزى •

نخلص من ذلك الى ان حاجة المجتمعات البشرية الى حل مشاكلها الاقتصادية عن طريق دراسة وتحليل كيفية استخدامها لمواردها الاقتصادية ومدى امكانية ذلك الاستخدام فى الوفاء بحاجاتها الاجتماعية قد استلزمت ضرورة الاسلوب الرقمى لدراسة وتحليل وتصوير النشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ، وبعبارة اخرى نظام المحاسبة الاقتصادية • وينصرف بالتالى مدلول نظم المحاسبة القومية الى الاطار المحاسبى التى يتم خلال التصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال الفترة الزمنية المحددة بالاضافة الى طبيعة ونوع العمليات الاقتصادية التى تشملها قواعد المحاسبة • وتتمثل محصلة التفكير الاقتصادى فى هذا المجال فى نظامين اساسيين للمحاسبة الاقتصادية هما نظام الحسابات القومية المستخدم أساسا فى دول اقتصاديات السوق فى أوربا الغربية والولايات المتحدة ونظام الموازين الاقتصادية المستخدم فى دول الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا • ويجد نظام الحسابات القومية أساسه التاريخى فى الصورة التقليدية له والمعروفة بنظام كيمبردج Cambridge System والتى تدور أساسا حول تحديد الناتج القومى والدخل القومى • ويهدف هذا النظام الى تصوير النشاط الانتاجى للمجتمع (فى صورة رقمية) خلال مدة معينة (سنة عادة) • وعليه فيشترط نظام الحسابات القومية بصفة عامة فى العمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته القابلية للتقييم ، أن تكون عملية تبادلية وليست تحويلية ، أن تكون عملية نهائية وليست عملية وسيطة وأن يكون أحد طرفيها مقيما بالبلد موضوع الحساب •

ولاستكمال هذه الصورة الرقمية عن النشاط الاقتصادى (الانتاجى) تقوم هذه الدول المستخدمة لنظم الحسابات القومية باعداد جداول المدخلات والمخرجات وجداول التدفقات النقدية .

أما نظام الموازين الاقتصادية فى صورته الاساسية والمطبق بها فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق أوربا فيجد أساسه النظرى فى الفكر الماركسى ونظرية اعادة الانتاج Reproduction process أو الانتاج الموسع Expanded Production، ويتحدد الاطار المحاسبى له بمجموعة الموازين التى تتناول عملية اعادة الانتاج من مختلف جوانبها Spheres (المادى ، النقدى ، العملى) ويختلف مجالاتها Spheres (الانتاج ، التوزيع ، التداول ، الاستهلاك والتراكم الرأسمالى) .

١ . ٢ — نشأة أنظمة المحاسبة الاقتصادية :

خلصنا مما سبق الى مدى أهمية المحاسبة الاقتصادية كأسلوب رقمى لتصوير النشاط الاقتصادى فى المجتمع خلال فترة زمنية معينة بهدف الوقوف على مدى المواءمة بين موارد المجتمع وحاجاته . كما أن هذا الهدف قد تبلور اكثر وأصبح اكثر تحديدا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فأصبح من أهم أهداف المحاسبة الاقتصادية الكشف عن كيفية تعبئة واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة والعمل على توجيهها لخدمة أغراض التنمية . وقد ساعد على ذلك وقاد اليه شدة وطأة اوضاع التخلف على ما يترتب من ثلثى سكان الكرة الارضية واتجاهات هذه الدول الى الأخذ باسلوب التخطيط القومى الشامل تحت تأثير نتائجه الملموسة فى دول شرق أوربا والظروف التاريخية والموضوعية للاقتصاديات المتخلفة الآن . كما خلصنا أيضا الى وجود نظامين أساسيين للمحاسبة الاقتصادية وهما نظام الحسابات القومية National accounts system ونظام الموازين الاقتصادية National balances system الا أن كل منهما قد نشأ مرتبطا بنظام اقتصادى معين له مقوماته الاساسية وفلسفته الاقتصادية التى تحدد بالتالى ملامحه الرئيسية وأبعاده العملية . كل ذلك يعطى لنظم المحاسبة القومية اطارها العام الذى يحدد طبيعة المفاهيم والاسس التى تقوم عليها اذ ان الاطار العام الذى يرتضيه المجتمع لنموه الاقتصادى يترك بلا شك بصماته الواضحة على طبيعة نظام المحاسبة الاقتصادية المتبع ويحدد بالتالى مفاهيمه النظرية والاسس التى تقوم عليها تقديراته [1] .

لقد نشأ نظام الحسابات القومية فى دول اقتصاديات السوق وبالتالى فى اطار الحرية الاقتصادية الذى اتخذته هذه الدول منهاجا لتطورها الاقتصادى والاجتماعى .

وفى ضوء طبيعة هذا النظام المرتكزة على المبادأة الفردية وحرية اتخاذ القرارات وحركة جهاز الأثمان وفلسفته العامه القائمة على التوافق والانسجام الدائم والطبيعى بين المصلحة العامة للمجتمع والمصالح الفرديه لافراده ، تحددت طبيعة المفاهيم الاساسية لنظام الحسابات القومية والاسس التى يقوم عليها . وعلى الطرف الاخر نجد أن الاطار العام فى الاقتصاديات المخططة تخطيطا مركزيا فى شرق اوربا والتى نشأ فى كنفها نظام الموازين الاقتصادية يختلف فى طبيعته وميكانيكيته عن ذلك الاطار العام الذى ارتضته دول اقتصاديات السوق ، وقد انعكس ذلك بوضوح فى طبيعة المفاهيم والاسس التى يقوم عليها نظام الموازين والاهداف العامة التى يستهدفها وبعبارة أوضح فان الاطار العام لنظام الموازين يتمثل فى النظام الاشتراكى كما هو مطبق فى دول شرق اوربا فى حين ان الاطار العام لنظام الحسابات القومية يتمثل فى نظام اقتصاديات السوق بمقوماته الاساسية الموجود عليها فى دول غرب أوربا . ومن هنا جاء الانطباع والقول بأن نظام الموازين مرتبط بالاطار الاشتراكى ونظام الحسابات القومية مرتبط بالاطار الاشتراكى ونظام الحسابات القومية مرتبط بالاطار الرأسمالى .

ومن ثم نجد لزاما علينا عند دراسة نظام الموازين الاقتصادية أن نتبين طبيعة ومقومات الاطار العام الذى نشأ فى ظله والتى يمكننا اجمالها فى المقومات الاساسية التالية :

أولا : الملكية العامة لادوات الانتاج :

سبق القول بأن النظام الموازين الاقتصادية قد جاء فى نشأته وتطوره مرتبطا بنشأة وتطور النظام الاشتراكى فى دول شرق أوربا وخاصة الاتحاد السوفيتى . ومن ثم كانت مفاهيم وأسس نظام الموازين انعكاسا طبيعيا لطبيعة هذا الاطار العام الذى يحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول . وتعتبر الملكيه العامة لادوات الانتاج من أهم مقومات هذا الاطار العام ، حيث تقوم الدولة باعتبارها ممثلة للمجتمع ككل بامتلاك وادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع . والدولة وهى تمتلك وتدير النشاط الانتاجى فى المجتمع تستهدف اشباع الحاجات الاجتماعية لافراده جميعا .

وتجد الملكية العامة لادوات الانتاج أساسها النظرى فى الرفض الفلسفى لفكرة الانسجام الطبيعى بين المصلحة العامة للمجتمع ككل والمصلحة الخاصة لافراده المكونين له . اذ ان المجتمع لا يعدو فى حقيقة أن يكون مقسما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية الى فئات وطوائف أى طبقات . وعليه فان موارد المجتمع المختلفة ينبغى أن تستغل لصالح جميع افراده وليس لصالح فئة أو طبقة . فعملية الانتاج وأن تمثلت من الناحية الاقتصادية فى كيفية استخدام الموارد الاقتصادية (عناصر الانتاج) الا أنها لا تعدو ان تكون عملية اجتماعية من خلال طبيعة علاقات الانتاج التى تعكسها والتى تحدد الى حد كبير ملامح الحياة الاجتماعية لمختلف فئات وطبقات المجتمع . ومن ثم فان الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج يتبلور من خلال نظرتنا لها بشقيها (أى أسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج) فى أنها لا تعدو وأن تكون عملية استخدام لقدرات وموارد المجتمع المختلفة وبالتالى فان عائدها لابد وأن يكون لجميع أفراده وحتى يستفيد جميع افراد المجتمع من عائد استغلال ثرواته وموارده فلا مناص من ان تقوم الدولة باعتبارها ممثلة لجميع أفراده بتملك عناصر الانتاج وادارتها بما يضمن لها السيطرة والتحكم فى نوعية وحجم الانتاج بما يتفق والحاجات الاجتماعية . أى ان الدولة وهى تستهدف مصالح جميع افرادها ترى أنه لابد من تأكيد سيطرتها وتحكمها فى العملية الانتاجية حتى تستطيع توجيهها لخدمة اهداف المجتمع ككل واشباع الحاجات الاجتماعية وذلك عن طريق الملكية العامة لادوات الانتاج .

وهنا نود أن نشير الى بعض الحالات التى تقوم فيها الدولة فى الدول الرأسمالية بتملك وادارة بعض النشاطات الانتاجية وذلك نزولا عن بعض المبررات الاقتصادية الناجمة عن ظروف طارئة او مواءمة الاعتبارات السياسية . كأن تقوم الدولة بتملك وادارة بعض الصناعات الاساسية كالتعدين أو الصلب أو الانشطة المرتبطة مباشرة بالحاجات الحيوية للشعب مثل السكك الحديدية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كما أنه كثيرا ما نلاحظ اتجاه حكومات الدول الرأسمالية فى أوقات الكساد الى تملك (كليا أو جزئيا) وادارة بعض اوجه النشاط الاقتصادى وذلك لمساعدة الاقتصاد القومى على تخطى ظروف الازمة الطارئة . الا أن ما نود التأكيد عليه ان هذه الاجراءات لا تمس جوهر النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على المبادأة

الفردية والملكية الفردية لادوات الانتاج وأنها فى سبيل الاستثناء الذى لايقبل التمادى فيه وليست هى القاعدة فى ادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع .

ثانيا : التخطيط القومى

يعتبر التخطيط القومى احد المقومات الاساسية لذلك الاطار العام الذى تكأفى ظله نظام الموازين الاقتصادية وارتبطت بالتالى به مفاهيمه الاساسيه . فكما سبق ان اوضحنا يقوم هذا الاطار على رفض الاساس النظرى للاطار الرأسمالى ومن ثم رفض كل مقوماته الاساسية واهمها الملكية الفردية لادوات الانتاج ليحل محلها الملكية العامة لها . فالدولة باعتبارها وحدة اجتماعية تقوم بتملك هذه الادوات وتتحمل مسئولية ادارة دقة الحياة الاقتصادية . والرفض هنا لا ينصب فقط على شكل الملكية ولكن يمتد ايضا ليشمل المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى ، وبعبارة اخرى ميكانيكية النظام الاقتصادى . ففى الاطار الرأسمالى يقوم جهاز الاثمان بدور المحرك للنظام الاقتصادى كله . فالانتاج يتم فى المجتمع الرأسمالى بدافع الربح الذى تعكسه بالتالى مرآه جهاز الاثمان . ومن ثم فان توجه وتخصيص الموارد الاقتصادية على الاستثمارات المختلفة ويتم بناء على حركة جهاز الاثمان وبهدف تحقيق اكبر ربح ممكن للمستثمر الخاص . ويضح الاطار الرأسمالى كل ثقته فى كفاءة وقدرة جهاز الاثمان على تحقيق التوزيع الامثل للاستثمارات القومية بما يحقق صالح المجتمع والافراد المكونين له فى نفس الوقت .

الا أن الدولة فى الاطار الاشتراكى والذى ارتبط به نظام الموازين الاقتصادية سواء فى نشأته أو تطوره ، وقد تملكت ادوات الانتاج وتقوم بادارة النشاط الانتاجى مستهدفة مصلحة المجتمع ككل وعلى المدى البعيد ، لم تجد فى جهاز الاثمان ضالتها المنشودة لتحريك النشاط الانتاجى . بل أن الخطة القومية التى يتم التوصل اليها بعد دراسة وتحليل مختلف البدائل الممكنه لعملية استخدام الموارد القومية لخدمة اهداف المجتمع ككل لا شك افضل واقدر على تحقيق التخصيص الامثل للموارد القومية المتاحة من ترك الامور تجرى فى اعنتها والتغنى بالمفعول السحرى لجهاز الاثمان .

وعليه فقد ارتضت شعوب هذه الدول اسلوب التخطيط القومى باعتباره الاسلوب العلمى الواعى لتعبئة وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يحقق الاستخدام الامثل لها بهدف رفع مستوى المعيشة لجميع افراد المجتمع • أى أن سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لم تعد متروكة للمستثمرين الافراد بل اصبحت من حق الدولة المالكة لادوات الانتاج • واصبح هذا القرار يؤخذ مركزيا ووفقا لاهداف يحددها المجتمع مسبقا كما أن الربح الفردى لم يعد هو المحرك الاساسى للنشاط الانتاجى بل أصبح رفع مستوى المعيشى لجميع افراد المجتمع • وانبثاقا من هذا كله اصبحت الخطة وليس جهاز الاثمان هو الاداة الرئيسية لتوجيه وتخصيص الموارد المتاحة نحو أوجه الاستثمار المختلفة بما يتفق والاهداف المرتضاه والمحددة مسبقاه الى آخر ذلك مما تزخر به مؤلفات وكتابات التخطيط والتنمية •

١ • ٣ — التعريف بنظام الموازين واهم استخداماته :

لقد نشأ نظام الموازين الاقتصادية كما سبق أن أوضحنا مرتبطا بالاطار الاشتراكى القائم الملكية العامة لادوات الانتاج واستخدام التخطيط القومى الشامل كأسلوب لادارة النشاط الاقتصادى للمجتمع • ومن ثم أصبحت الخطة القومية وليس جهاز الاثمان هى المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى • كما أن حركة دولاب الانتاج لم تعد بدافع الربح الفردى بل أصبحت تحكمها الوفاء بالحاجات الاجتماعية ومتطلبات النمو الاقتصادى • ومن ثم ظهرت حاجة المخطط الى نظام المحاسبة الاقتصادية الذى يستطيع عن طريقة تصوير نتائج النشاط الاقتصادى بمفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية التى تتفق وطبيعة الاطار الاشتراكى الذى ارتضاه المجتمع • هذا بالاضافة الى ان الدولة بتملكها لادوات الانتاج وتحملها بالتالى مسئولية ادارة النشاط الانتاجى فى المجتمع وفقا لمنهاج التخطيط القومى الشامل كانت فى حاجة الى نظرية او نموذج عام Macro - economic model لعملية التخطيط القومى • ومن هذه المطلقات الاساسية تحددت الملامح الاساسية لنظام الموازين الاقتصادية وعوامل ميكانيكة ، واصبح بالتالى نظاما للمحاسبة القومية بالاضافة الى كونه النموذج العام لعملية التخطيط القومى فى هذه المجتمعات •

وعليه يمكننا تعريف نظام الموازين الاقتصادية بانه نظام متكامل لتصوير نتائج النشاط الاقتصادى لمجتمع معين فى فترة معينة وذلك فى صورة رقمية [1] • ومن ثم فهو يغطى عملية اعادة الانتاج Reproduction process من مختلف جوانبها (المادى — النقدى — العمل) ومختلف مجالاتها (الانتاج — التوزيع — التداول — الاستهلاك — تراكم — رأس المال) • وبعبارة اخرى يغطى نظام الموازين عملية اعادة الانتاج من مختلف جوانبها ومجالاتها وما يصاحبها من تدفقات الانتاج والدخل والتدفقات وذلك بهدف دراسة وتحليل كافة العوامل التى تؤثر على النحو الاقتصادى للمجتمع • كما يقدم نظام الموازين للدولة وقد تحملت مسئولية ادارة النشاط الانتاجى نموذجا عاما لدراسة وتحليل علاقات التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات الاقتصادية Economic aggregates بهدف تعظيم الفائض الاقتصادى Economic surplus الذى يمكن توجيهه لعملية التنمية •

ويتضح مفهوم نظام الموازين الاقتصادية اكثر بدراستنا لاطاره المحاسبى وطبيعة العمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته وحساباته • ويتمثل اطاره المحاسبى فى مجموعة الموازين او الحسابات التى تقوم بتصوير النشاط الاقتصادى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة والتى جرى العرف فى مجموعة الدول الاشتراكية فى شرق اوربا على تسميتها بميزان الاقتصاد القومى The balance of national economy وذلك على النحو الذى سيأتى بيانه تفصيلا فيما بعد • الا أن ما يهمنا حنا أن نشير الى أن هذا النظام يشتمل اساسا على مجموعة الموازين التالية :

- ميزان الناتج الاجتماعى Social product
- ميزان الدخل القومى National income
- ميزان القوى العاملة Manpower balance
- ميزان رأس المال الثابت Frixed capital
- ميزان التشابك Inter - Structural
- الموازين السلعية Material balances

اما العمليات الاقتصادية التى يشملها نظام الموازين الاقتصادية فهى كما سبق القول العمليات المتعلقة بالانتاج والدخل القوميين بالاضافة الى التدفقات المالية وفقا للمفاهيم الاساسية التى يقوم عليها نظام الموازين والتى تتحدد فى ضوء طبيعة الاطار العام الذى يحكم التطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وذلك على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فيما بعد ٠

من ذلك المفهوم العام لنظام الموازين تتضح لنا أهم استخداماته التطبيقية ٠ وتتحدد أهم استخداماته من خلال طبيعته كنظام للمحاسبة الاقتصادية وكنموذج عام للتخطيط القومى الشامل ٠ ويمكننا اجمال اهم هذه الاستخدامات العملية فى الاتى :

ـ التصوير الرقمى للنشاط الاقتصادى فى المجتمع سواء فى صورته الكلية كما فى موازين الناتج الاجتماعى والدخل القومى أو فى صورة اكثر تفصيلا تستهدف فهم وتحليل العلاقات الرئيسية والتشابك بين مختلف مجالات وجوانب عملية اعادة الانتاج ٠

ـ تحليل البنيان الاقتصادى القومى بهدف الوقوف على الملامح الرئيسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع مثل العلاقة بين الناتج الاجتماعى والدخل القومى ، الانتاج والاستهلاك والتراكم ، الزراعة والصناعة ، ٠٠٠٠٠ الخ ٠

ـ الكشف عن الفائض الاقتصادى الممكن بهدف توجيهه لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبعبارة اخرى دراسة امكانيات النمو وتحديد المعدل الامثل له بدراسة تكوين رأس المال الثابت والعلاقة بين انتاج وسائل سلع الاستهلاك ٠

ـ تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومى ٠ فنظام الموازين يعتبر الاداة الرئيسية للتخطيط فى هذه الدول والتى تساعد المخطط على تحقيق التناسب Proportionality والانساق بين مختلف الخطط القطاعية والاقليمية ومعدلات النمو القطاعية والاقليمية بما يتفق واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاه ٠

- اعداد خطط التنمية القصيرة والاستثمار والقوة العاملة والتجارة الخارجية القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل وذلك في ضوء المؤشرات العامة للتنمية والاهداف المحددة لها .

- دراسة وتحليل التشابك البنياني لفروع الاقتصاد القومي المختلفة بدراسته التفصيلية للاستهلاك الوسيط عن طريق جداول المدخلات والمخرجات والامدادات الفنية المادية material-technical supplies عن طريق ما يسمى بالموازين السلعية commosity balances التي توضح مواد واستخدامات السلع المختلفة في صورة عينية .

٢ — الاساس النظرى لنظام الموازين الاقتصادية

خلصنا فى تحليلنا السابق الى أن نظام الموازين الاقتصادية كنظام للمحاسبة الاقتصادية ونموذج عام للتخطيط فى الاقتصاديات الاشتراكية قد ارتبط فى نشأته وتطوره بالاطار العام الذى ارتضته شعوب هذه الدول لادارة وتخطيط اقتصادها القومى • ويقوم هذا الاطار من الناحية الاقتصادية كما اوضحنا على دعامتين أساسيتين هما الملكية العامة لادوات الانتاج واستخدام اسلوب التخطيط القومى الشامل لادارة وتخطيط اوجه النشاط الاقتصادى فى المجتمع الا انه لدراسة نظام الموازين الاقتصادية لابد من الالمام الكامل بطبيعة الاساس النظرى الذى يقوم عليه • ويقصد بالاساس النظرى مجموعة المفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها الاقتصاد الاشتراكى فى دول شرق اوربا والتى تحدد بالتالى شكل ومحتويات هذه الموازين اذ أن المفاهيم والاسس النظرية لاتحدد فقط الاطار المحاسبى للنظام اى شكل مجموعة الموازين بل كذلك طبيعة العمليات الاقتصادية التى تدخل او تتضمنها هذه الموازين ، وبعبارة اخرى تحدد محتويات الموازين المختلفة •

وعند دراستنا للمفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها نظام الموازين الاقتصادية تود أن نشير بادئ ذى بدء الى أن نظام الموازين فى صورته الاساسية والتى عرف بها فى الاقتصاديات الاشتراكية فى شرق اوربا قد نشأ وتطور مرتبطا بالنظرية الماركسية للتطور الاقتصادى والاجتماعى • ومن ثم فان المفاهيم والاسس النظرية التى يقوم عليها نظام الموازين تختلف فى طبيعتها عن تلك التى تقوم عليها انظمة المحاسبة الاقتصادية (الحسابات القومية) فى الدول الرأسمالية • اذ أن الاطار الفكرى لكل منها يختلف عن الاخر اختلافا جذريا لا تقتصر آثاره فقط على اختلاف الاطار المحاسبى لهما بل تتعداه الى طبيعة العمليات الاقتصادية التى يتناولها كل منهم • الا أن تحليلنا هنا سوف يقتصر بصفة عامة على المفاهيم والاسس النظرية التى تساعد على تحديد شكل ومحتويات الموازين المختلفة اى تحديد الاطار المحاسبى لنظام الموازين والعمليات الاقتصادية التى تدخل فى تقديراته وحساباته •